ملخص رسالة ماجستير بعنوان:

(دور صناديق الاستثمار فى تعبئة الادخار المحلي وتنشيط سوق الأوراق المالية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥))

إعداد

عصام أحمد البدرى*

---

* عصام أحمد البدرى:مدرس مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة -كلية التجارة -جامعة المنوفية

ملخص رسالة ماجستير تحت إشراف أ.د/محمد صفوت قابل(أســـتاذ الاقتصاد المتفرغ -رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة بالسادات – جامعة المنوفية)

ملخص البحث

تعتبر قضية تنمية المدخرات المحلية من أهم القضايا النمو والتنمية التي تستأهل كل الاهتمام والدراسة في جميع دول العالم المتقدم منه والنامي، وذلك لأن جمهور الاقتصاديين يتفقون على أنه يتعين على المصادر المحلية تدبير الشطر الأكبر من الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية، ونظراً لعدم مرونة قنوات التمويل الداخلي بالنسبة لمعظم الاقتصاديات النامية بسبب الندرة النسبية للموارد المالية ،ويتطلب هذا الأمر ترشيد وتخصيص استخدام الموارد المالية بالقدر الذي يقلل الفجوة بين الموارد المتاحة وبين الاستثمارات المرجوة. ففي الفترة الأخيرة وبالتحديد في العقد الأخير من القرن العشرين استحدثت مؤسسة مالية جديدة تعمل على تنشيط سوق المال وبالتحديد سوق الأوراق المالية مما يعمل على زيادة الموارد المالية وذلك في إطار تطبيق برنامجها نحو الإصلاح الاقتصادي، حيث أن الاقتصاد المصري قد عانى في الفترة الأخيرة من تدهور في موارده المالية فمعدلات الادخار المحلي تنخفض بشكل ملحوظ بالرغم من زيادة سعر الفائدة وقد يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض كفاءة أداء المؤسسات المالية العاملة في سوق المال أو إلى المناخ الذي تعمل فيه هذه المؤسسات.وتم عمل الدراسة للتعرف على طبيعة صناديق الاستثمار العاملة في مصر، تحديد طبيعة سوق الأوراق المالية في مصر،تحديد هيكل المدخرات المحلية في مصر،تحديد الدور الذي تقوم به تجربة صناديق الاستثمار في تعبئة المدخرات المحلية ، تحديد الدور الذي تقوم به تجربة صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، تحديد الدور الذي تقوم به سوق الأوراق المالية في تنمية المدخرات المحلية تم إعداد الدراسة من أربعة فصول تضمنت الأتي:

الفصل الأول: دور الادخار في الاقتصاد القومي.

الفصل الثاني: دور سوق الأوراق المالية في الاقتصاد القومي.

الفصل الثالث: صناديق الاستثمار.

الفصل الرابع: دور صناديق الاستثمار في تعبئة المدخرات المحلية وتنشيط سوق الأوراق المالية.

Abstract

The issue of development of domestic savings is the most important growth and development issues that deserve all the attention and study in all countries in developed and developing countries, because the majority of economists agree that local sources should measure the largest portion of the funds needed to finance economic development. And starting from the fact that capital formation should be self-that necessity dictated by considerations of economic development long-term, and also because the saving rate determine the volume of funds available for investment, and if the size of the investment contributes to the addendum to the other elements in determining the rate of growth of output and income in the national economy. Although the institutions to mobilize a fair amount of savings that the only investment required is higher than those of saving available to address this problem so the Egyptian economy has resorted to one of the solution he has developed some financial institutions that work to enhance these resources in the recent period, particularly in the last decade of the twentieth century, developed a financial institution, new works to revitalize the capital market, specifically the stock market which works to increase the financial resources within the framework of the application program on economic reform, as the Egyptian economy has suffered in the recent period of deterioration in the financial resources of domestic saving rates decline significantly despite an increase in interest rate may be due to the reason for the low efficiency of the performance of institutions working in the capital market or to a climate in which they operate these institutions.

١ -مقدمـــــة:

تعتبر قضية تنمية المدخرات المحلية من أهم القضايا النمو والتنمية التي تستأهل كـل الاهتمـام والدراسة في جميع دول العالم المتقدم منه والنامي، وذلك لأن جمهور الاقتصاديين يتفقون علـى أنه يتعين على المصادر المحلية تدبير الشطر الأكبر مـن الأمـوال اللازمـة لتمويـل التنميـة الاقتصادية .

وذلك انطلاقا من حقيقة أن تكوين رأس المال يجب أن يتم ذاتيا وتلك ضرورة تمليها اعتبـارات التنمية الاقتصادية طويلة الأجل، وذلك أيضا لأن معدل الادخار يحدد حجـم الأمـوال المتاحـة للاستثمار، وإذا كان حجم الاستثمار يساهم بالإضافة إلى العناصر الأخرى في تحديد معدل نمـو الناتج والدخل في الاقتصاد القومي، فإن هذا يعنى بالتبعية أن حجم المدخرات يحدد معدل النمـو في الدخل القومي، فكلما ارتفع معدل الادخار ارتفع بالضرورة حجم الأموال المتاحة للاستثمار داخل الاقتصاد القومي، فإذا تم توجيه هذه المدخرات للاستثمار سيترتب على ذلك ارتفاع معـدل نمو الدخل القومي والعكس فإن معدل نمو الدخل القومي سيتراجع في حالـة انخفـاض معـدل الادخار، حيث ستنخفض الأموال المتاحة للاستثمار، داخل الاقتصاد القومي.

ونظراً لعدم مرونة قنوات التمويل الداخلي بالنسبة لمعظم الاقتصاديات النامية بسبب الندرة النسبية للموارد المالية ،ويتطلب هذا الأمر ترشيد وتخصيص استخدام الموارد المالية بالقدر الذي يقلـل الفجوة بين الموارد المتاحة وبين الاستثمارات المرجوة.

وبالرغم من أن هذه المؤسسات تقوم بتعبئة قدر لا بأس به من المـدخرات إلا أن الاسـتثمارات المطلوب تنفيذها تفوق تلك المدخرات المتاحة لمواجهة تلك المشكلة لذلك فإن الاقتصاد المصري قد لجأ إلى أحد الحلول وهو استحداث بعض المؤسسات المالية التي تعمـل علـى زيـادة هـذه الموارد.

ففي الفترة الأخيرة وبالتحديد في العقد الأخير من القرن العشرين استحدثت مؤسسة مالية جديـدة تعمل على تنشيط سوق المال وبالتحديد سوق الأوراق المالية مما يعمل على زيادة الموارد المالية وذلك في إطار تطبيق برنامجها نحو الإصلاح الاقتصادي، حيث أن الاقتصاد المصري قد عانى في الفترة الأخيرة من تدهور في موارده المالية فمعدلات الادخار المحلي تنخفض بشكل ملحـوظ بالرغم من زيادة سعر الفائدة وقد يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض كفاءة أداء المؤسسات المالية العاملة في سوق المال أو إلى المناخ الذي تعمل فيه هذه المؤسسات.

على الرغم من أن نشأة صناديق الاستثمار في الأسواق المتقدمة يعود إلى القرن التاسع عشر، إلا أن هذه الأداة لم تدخل أسواق الدول النامية إلا في أواخر القرن العشرين، ومن ثـم لـم تعـرف السوق المصرية فكرة صناديق الاستثمار إلا بصدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والذي أتـاح إنشاء محافظ تأخذ شكل صناديق الاستثمار، وبعد صدور القانون بنحو عامين كان تأسـيس أول صندوق استثمار في السوق المصرية وهو صندوق استثمار البنك الأهلـي فـي عـام ١٩٩٤، سرعان ما تلاه إنشاء صندوقين خلال نفس العام، هما صـندوق البنـك المصـري الأمريكـي وصندوق بنك الإسكندرية، وخلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عـام ٢٠٠١، شـهدت السـوق المصرية طفرة كبيرة في عدد صناديق الاستثمار الذي تضاعف ليصل إلى ٢٢ صندوقا برأسمال ٣,٨٥٠ مليار جنية وفقا لتقارير الصادرة عن البورصة المصرية.وعلى الرغم من أن الأعـوام الأربعة التالية أي من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٥ لم تشـهد السـوق المصـرية إلا إنشـاء ٥ صناديق ليصل عدد الصناديق إلى ٢٧ صندوقا ،فإن حجم رؤوس أموال الصناديق العاملة فـي السوق المصرية قد تضاعف ليصل إلى ٦,٥٧٦ مليار جنيه. وشهد عام ٢٠٠٦ نمواً ملحوظاً في

عدد الصناديق، حيث بلغ عدد الصناديق الجديدة التي تم تأسيسها ٨ صناديق ليرتفع عدد الصناديق العاملة في السوق إلى ٣٥ صندوقا بإجمالي رؤوس أموال ٧,٢٥٤ مليار جنيه. في عام ٢٠٠٨ وصل عدد الصناديق العاملة في السوق إلى ٤١ صندوق بإجمالي رؤوس أموال ٧,٩ مليار جنيه.

وهذا سبب اختيار هذه القناة التمويلية وهى صناديق الاستثمار للتعرف على دورها فى تعبئة المدخرات المحلية وتنشيط سوق الاوراق المالية ومن ثم كان من الضرورى تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية وهي:

الفصل الأول: دور الادخار في الاقتصاد القومي.

الفصل الثاني: دور سوق الأوراق المالية في الاقتصاد القومي.

الفصل الثالث: صناديق الاستثمار.

الفصل الرابع: دور صناديق الاستثمار في تعبئة المدخرات المحلية وتنشيط سوق الأوراق المالية.

٢-مشكلة الدراسة :

انخفاض درجة مرونة قنوات التمويل الداخلي بسبب الانخفاض النسبي للمدخرات القومية بالمقارنة بحجم الاستثمارات المرجوة للمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣-أهداف الدراسة :

التعرف على طبيعة صناديق الاستثمار العاملة في مصر.

تحديد طبيعة سوق الأوراق المالية في مصر.

تحديد هيكل المدخرات المحلية في مصر.

تحديد الدور الذي تقوم به تجربة صناديق الاستثمار في تعبئة المدخرات المحلية .

تحديد الدور الذي تقوم به تجربة صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

تحديد الدور الذي تقوم به سوق الأوراق المالية في تنمية المدخرات المحلية.

٤-فرض الدراسة :

أن هناك علاقة بين استحداث صناديق الاستثمار لتعبئة المدخرات المحلية وزيادة درجة مرونة قنوات التمويل الداخلي.

٥-حدود الدراسة :

تعرضت الدراسة بالبحث والتحليل لموضوع صناديق الاستثمار وموضوع تنشيط سوق الأوراق المالية وتعبئة المدخرات المحلية منذ عام ١٩٩٠ حتى عام٢٠٠٥ .

٦-منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي وذلك لتحليل البيانات المتاحة حول صناديق الاستثمار ودورها في تعبئة المدخرات المحلية وتنشيط سوق الأوراق المالية.

٧-خطة الدراسة :

تم إعداد الدراسة من أربعة فصول تضمنت الأتي:

الفصل الأول: دور الادخار في الاقتصاد القومي.
الفصل الثاني: دور سوق الأوراق المالية في الاقتصاد القومي.
الفصل الثالث: صناديق الاستثمار.
الفصل الرابع: دور صناديق الاستثمار في تعبئة المدخرات المحلية وتنشيط سوق الأوراق المالية.

الفصل الأول: دور الادخار في الاقتصاد القومي.

تعتبر قضية تنمية المدخرات المحلية من أهم قضايا النمو والتنمية في جميع الدول وخاصة الدول النامية، لأن معدل الادخار- والذى يعتبر حجر الزاوية لخطط التنمية- يحدد حجم الأموال المتاحة للاستثمار، وإذا كان حجم الاستثمار يساهم -بالإضافة إلى العناصر الأخرى - فى تحديد معدل نمو الناتج والدخل فى الاقتصاد القومى، فإن هذا يعنى بالتبعية أن حجم المدخرات يحدد معدل النمو فى الدخل القومى، فكلما ارتفع معدل الادخار ارتفع بالضرورة حجم الأموال المتاحة للاستثمار داخل الاقتصاد القومى، فإذا تم توجيه هذه المدخرات للاستثمار سيترتب على ذلك ارتفاع معدل نمو الدخل القومى... والعكس فإن معدل نمو الدخل القومى سيتراجع فى حالة انخفاض معدل الادخار، حيث ستنخفض الأموال المتاحة للاستثمار داخل الاقتصاد القومى.

وتعانى غالبية الدول النامية من عدة ظواهر تعكس طبيعة التخلف الذى تحياه هذه الدول وتتمثل هذه الظواهر فى :

- انخفاض معدل الادخار المحلى.
- انخفاض معدل الاستثمار سواء الاستثمار الخاص أو الاستثمار العام.
- تخلف البنية الأساسية (التحتية) وعدم قدرتها على توفير الحد الأدنى من مقومات التنمية مع إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار فى هذا المجال نظر لضعف الربحية فيه، فضلا عن طول فترة تفريخه وكذلك احتياجه لأموال طائلة قد لا تستطيع أسواق المال الناشئة فى هذه الدول توفيرها.

وكان السبيل أمام الدول النامية فى الماضى إما الاعتماد على الخارج لتمويل استثماراتها- ولهذا الأسلوب فى التمويل مخاطره وسلبياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (*)- أو الاعتماد على المصادر المحلية لتمويل الاستثمارات وكان هذا الخيار هو أفضل خيار متاح أمام الدول النامية.لكن فى الوقت الحالى ومع الاتجاه إلى العولمة وقيام الدول الرأسمالية بقيادة النظام

(*) لكن يجب التأكيد على أن الدولة لاتستطيع أن تعتمد بصفة أساسية فى تمويل برامجها التنموية على المدخرات الأجنبية،لأن تدفق الموارد الخارجية قد لا يكون ثابتًا ولا مؤكدا،كما أنه يخضع لاعتبارات مختلفة من الصعوبة لا يمكن التحكم فيها،ومن ثم فإن الاعتماد أولا وأخيرا على مصادر التمويل الأجنبية يجعل عملية التنمية عرضة للانهيار والانحراف والتوقف إذا توقفت هذه المصادر،بالإضافة إلى هذا فإن التمويل الخارجي له مجموعة من المخاطر تتمثل فى:

أ-ترتب أعباء مستقبلية تتمثل في فوائد وأقساط القروض،مما يعنى انتقاصا من المدخرات المحلية مستقبلا.=

=ب-أن انسياب الموارد الخارجية غالبا ما يرتبط بشروط وقيود تقلل من كفاءة تلك الموارد ،كما تتمثل فى عدم ملائمة الانسياب مع نمط التنمية المستهدف أو التأثير فيه بما لا يتلائم مع الأهداف القومية.

جـ-هناك أيضا مخاطر سياسية حيث يحمل الانسياب معه أخطار الارتباط والتبعية السياسية على المدى الطويل،حيث أن من يملكون المال هم الذين يسيرون الأمور.

الاقتصادى العالمى تسعى معظم الدول النامية ومنها مصر إلى جذب الاستثمارات الاجنبية بشتى الطرق.

لذلك أصبح من المسلم به أنه لا تنمية بلا تمويل ، والتمويل هو قدرة الاقتصاد القومى على تدبير الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الاستثمارية المستهدفة.

والمدخرات فى أي مجتمع هى الركيزة الأساسية للتكوين الرأسمالى، أي لبناء الأصول المنتجة، وتدعيم الطاقة الإنتاجية، وتحقيق التنمية ، ويتوقف ذلك على حجم المدخرات، ومصادر تكوينها و قنوات تعبئتها، ثم كيفية توجيهها للاستثمار المنتج من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية ورفع مستوى الناتج وتحقيق النمو.

وسنعرض لدور الادخار فى الاقتصاد القومى وفقا لما يلى:

أولا: الادخار فى الفكر الاقتصادى.
ثانيا: تعريف الادخار.
ثالثا: أثار الفائض الاقتصادي على الادخار.
رابعا:أشكال الادخار المحلى.
خامسا:محددات الادخار.
سادسا:مصادر الادخار المحلى.
سابعا:أهمية الادخار في الاقتصاد القومي.
ثامناً: أسباب انخفاض معدلات الادخار في الدول النامية.

الفصل الثاني: دور سوق الأوراق المالية في الاقتصاد القومي

مما لاشك أن أي وحدة من الوحدات الإنتاجية العاملة فى قطاع الأعمال عند القيام بنشاطها الإنتاج والخدمى تحتاج إلى موارد مالية تفوق إمكاناتها وقدراتها الذاتية، ولذلك فليس من الغريب أن نجد الغالبية من الشركات الصناعية والتجارية والخدمية تعمل بحجم يفوق مواردها الذاتية، وتكون بذلك فى حاجة إلى وسيلة لتمويل هذه العمليات والنشاطات، ويمثل سوق المال " المصدر الأساسى" لإمدادها بوسائل التمويل. ولذلك يطلق تعبير "سوق المال" على جميع المنظمات التى تقوم بطريق مباشر أو غير مباشر بمرحلة أو أكثر من مراحل التوسط بين المقرضين والمقترضين، وبناء عليه يمكن اعتبار البنوك بأنواعها المختلفة، وشركات التأمين، والمؤسسات الإدخارية، وسوق الأوراق المالية جزءا من سوق المال، بل إن البعض يعتبر المرابين المنتشرين فى القري والنجوع جزء من سوق المال.

كما يمكن القول أن المقصود بالنظام المالى- وهو مرادف لسوق المال - مجموعة القنوات التى ينساب فيها المال من أفراد ومؤسسات وقطاعات فى المجتمع إلى أفراد ومؤسسات وقطاعات أخرى فى المجتمع، ويعنى هذا القول أن المجموعة الأولى تمثل ذوى الفائض من الأموال الذين يرغبون التخلى عنها لفترة من الوقت قد تتفاوت فى الطول والقصر من شخص إلى آخر ومن وقت لآخر، أما المجموعة الثانية فهى تمثل من هم فى حاجة إلى هذه الأموال لفترة من الوقت.

ويتم تدفق الأموال عبر هذه القنوات وفقا لسياسات معينة وعن طريق أدوات مالية معروفة ، ويعنى هذا القول بأن القنوات التى تتدفق من خلالها الأموال داخل المجتمع والتى تكون فى مجموعها، النظام المالى، تعمل على الوساطة بين المجموعتين ومن ثم جري العمل على تسمية تلك القنوات أو المؤسسات بالوسطاء الماليين.

وقد جاء استحداث صناديق الاستثمار كأحد المؤسسات العاملة فى السوق المصرية لأول مرة من خلال القانون رقم ٩٥ لسنة١٩٩٢ ، والذى أدرج هذه المؤسسات ضمن الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية، ثم أفرد المشرع لهذه المؤسسات فصلا كاملا متضمنا المواد من (٣٥) إلى (٤١)، ثم جاءت اللائحة التنفيذية بالأحكام التفصيلية فى المواد من (١٤٠) إلى (١٨٣) والتى أرست قواعد وضوابط تأسيس وعمل وإدارة صناديق الاستثمار (كما سأتناوله فيما بعد). ولا شك أن هذا التنظيم من شأنه أن يشجع البنوك وشركات التأمين على الدخول بفاعلية فى سوق الأوراق المالية، لما تتمتع به من خبرة وسمعة طيبة بين المدخرين والمستثمرين، فيترتب على هذا الأمر تنشيط سوق الأوراق المالية.

وتتمثل الوظيفة الأساسية لصناديق الاستثمار فى مصر، وفقا لما جاءت به المادة رقم (١٤٠) من اللائحة التنفيذية فى الاستثمار فى الأوراق المالية ولا يجوز لها مزاولة أية أعمال مصرفية، وعلى وجه الخصوص إقراض الغير أو ضمانه أو المضاربة فى العملات أو المعادن النفيسة- وفى مقابل أموال المستثمرين التى تحصل عليها صناديق الاستثمار، تصدر أوراق مالية فى صورة وثائق استثمار أسمية بقيمة واحدة.

وسأتناول فى هذا الفصل :

المبحث الأول : مفهوم وأهمية أسواق المال.(ويتم تناول بعض الوضوعات وهى :

أولا: تعريف سوق المال.

ثانيا: أنواع سوق المال.

ثالثا:وظائف أسواق رأس المال.

رابعا: هيكل سوق المال فى مصر.

المبحث الثانى: تطور سوق الأوراق المالية فى مصر ويتم تناول بعض الموضوعات وهى:

أولا: التطور التاريخى للسوق الأوراق المالية.

ثانيا: أدوات سوق الأوراق المالية.

ثالثا: الوسطاء الماليين فى بورصة الأوراق المالية.

رابعا: المحاور الذى ركز عليها القانون رقم ٩٥ لسنة١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال بمصر.

خامسا: علاقة سوق الأوراق المالية بالمتغيرات الكلية فى الاقتصاد القومى.

سادسا: عمليات سوق الإصدار وسوق التداول.

سابعا: الآثار الإيجابية والسلبية لقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

ثامنا: المشاكل والمعوقات التي تواجه سوق الأوراق المالية.

الفصل الثالث: صناديق الاستثمار

صناديق الاستثمار أحد الأوعية الادخارية الجاذبة للمدخر ومن أهم القنوات المحلية لتمويل الاستثمارات المرجوة حيث أنها تقوم بجذب المدخرات من المدخرين واستثمارها استثمار غير مباشر فى شراء الأوراق المالية المختلفة وهى تساعد المدخرين الصغار الذين لا يتوافر لديهم

الخبرة والدراية مما يؤدى تعرضهم للمخاطر، وعادة ما ينصح المستثمر صاحب رأس المال الصغير بألا يستثمر رأسماله فى الأوراق المالية نظراً لاحتمال عدم كفاية تلك المدخرات لشراء تشكيلة من الأوراق المالية. فوفقا لأساسيات الفكر فى مجال الاستثمار لا ينبغى على المستثمر أن يوجه مدخراته لشراء ورقة مالية واحدة (الأسهم والسندات التى تصدرها منشأة معينة) بل يجب شراء تشكيله من الأوراق التى تصدرها عدد من المنشآت لكى يتحقق له قدر من التنويع لتخفيض معدل المخاطر الذى يوفر له حماية مناسبة ضد تقلب القيمة السوقية لمكونات تلك التشكيلة ويطلق عليها سياسة التنويع والذى يمكن تنفيذها من خلال تنويع ماركوتز أو من خلال التنويع الساذج أي البسيط، ولا يعتمد نجاح صناديق الاستثمار على مدى قدرتها على عرض معدل عائد أعلى للمستثمرين فيها وإنما على المزايا العديدة المتنوعة التى تقابل رغبات المستثمرين محل توفير السيولة العالية مثلا للمستثمرين أكثر مما لو قاموا بالاستثمار المباشر بأنفسهم فى سوق الأوراق المالية.

قد تتجه البنوك من جهة أخرى إلى إنشاء صناديق الاستثمار وذلك كإتجاه عالمى جديد فى محاولة من البنوك لتنويع وزيادة إيراداتها، وتعتبر فكرة صناديق الاستثمار حديثة نسبيا فى مصر لم تخرج للواقع العملى إلا مع إصدار القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قانون رأس المال ولائحته التنفيذية وذلك على خلاف الدول ذات أسواق الأوراق المالية المتقدمة حيث عرفت صناديق الاستثمار فى أمريكا عام ١٩٢٩، وفى انجلترا عام ١٩٣١، وفى ألمانيا عام ١٩٥٠.

ولذلك يتناول هذا الفصل:

أولاً: نشأة صناديق الاستثمار.

ثانياً: مفهوم وأنواع صناديق الاستثمار.

ثالثاً: الإطار القانوني والتنظيمي لصناديق الاستثمار.

رابعاً: طرق قياس أداء صناديق الاستثمار.

الفصل الرابع: دور صناديق الاستثمار في تعبئة المدخرات المحلية وتنشيط سوق الأوراق المالية.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل فى الاتى:

المبحث الأول: دور صناديق الاستثمار فى تعبئة المدخرات المحلية

تلعب صناديق الاستثمار دوراً هاما وأساسيا في أسواق المال في العالم، باعتبارها وعاءاً جديداً لتجميع المدخرات وبصفة أساسية من القطاع العائلي، لإتاحة الفرصة لهذا القطاع للدخول في مجال الاستثمار في الأوراق المالية، لما يحتاجه هذا المجال من خبرة عالية ودراية تامة بأبعاد السوق المختلفة التي لا تتوافر لدى المستثمر الفرد الذي يسعى دائما إلى تعظيم الربح دون الخوض في تفاصيل مالية ومحاسبية معقدة، لذلك اتجهت نسبة من القطاع العائلي إلى تحويل مدخراتهم وودائعهم من البنوك إلى الاستثمار في صناديق الاستثمار وبالتالي تأثرت الودائع بالبنوك لهذا الموقف.

بالنظر إلى أهمية صناديق الاستثمار في الاقتصاد المصري، نجد أن صناديق الاستثمار تقوم بدورها كوسيط مالي فقط، حيث لا يتيح القانون المصري لصناديق الاستثمار بعض المزايا التي تتمتع بها صناديق الاستثمار في الدول المتقدمة والمتمثلة فى قيام صناديق بالاستثمار المباشر

لجزء من محافظها وهو ما يطلق عليه"استراتيجيات الاستثمار البديلة"، وذلك حتى تساهم فى خلق مشروعات جديدة وخلق فرص عمل بصورة مباشرة.

ومع تطور سوق رأس المال فى مصر من المفترض أن تمثل صناديق الاستثمار قناة ادخارية واستثمارية جاذبة لما تتسم به إستراتيجية الصناديق بصفة عامة من تنوع قنوات الاستثمار الفرعية للوصول إلى أقل درجة من المخاطرة ومحاولة الوصول إلى التوازن الاستثماري الأمثل المطلوب من خلال أجهزة إدارية متخصصة فى مجال الاستثمار.

إن لصناديق الاستثمار المصرية دوراً فى مجال تعبئة جزء لا يستهان به من المدخرات، كما أن صناديق الاستثمار تتمثل فى كونها أوعية ادخارية تهدف إلى استثمار رؤوس أموالها فى الأوراق المالية المختلفة (أسهم وسندات) ولذلك سوف نقوم بالتناول فى هذا المبحث بعض النقاط وهى:

أولا: تطور حجم الادخار المحلي وأسباب ضعفه في الاقتصاد المصري.

ثانيا: دور صناديق الاستثمار في تمويل الاستثمارات.

ثالثا: دور صناديق الاستثمار في تعبئة المدخرات المحلية.

رابعا: أثر صناديق الاستثمار على الودائع في البنوك.

خامسا: العلاقة بين صناديق الاستثمار والبنوك.

المبحث الثاني: أثر دخول صناديق الاستثمار على سوق الأوراق المالية:

تقوم صناديق الاستثمار بكونها أحد أشكال الوسطاء الماليين، فى السوق بدور هام فى تمويل أذون وسندات الخزانة وسندات الإسكان وغيرها الخاصة بالحكومة مما يساعد على تمويل بناء المرافق العامة وبرنامج الدعم لمحدودى الدخل. وفى إطار استثماراتها فى الأسهم فهى تساهم فى تمويل الشركات القائمة من أجل التوسعات أو تصحيح الهياكل التمويلية وبالتالى زيادة الكفاءة الإنتاجية. وتمارس صناديق الاستثمار فى العديد من الدول المتقدمة دورا هاما فى العملية التعليمية حيث هناك صناديق مخصصة للتعليم يكون هدفها توجيه عوائد الصناديق المخصصة للتعليم لزيادة المنح الدراسية.

كذلك تقوم صناديق الاستثمار بالدول المتقدمة التى تتيح للصناديق فرصة الاستثمار المباشر بخلق مشاريع جديدة صناعية أو خدمية وبالتالى خلق فرص عمل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

يعد إنشاء صناديق الاستثمار من أهم المستحدثات التى أثرت على سوق الأوراق المالية، حيث خلقت نوعاً جديداً من الانتعاش فى البورصة، خاصة مع تنفيذ برنامج الخصخصة، وما يتطلبه من امتصاص لأسهم الشركات المطروحة، حيث تقوم صناديق الاستثمار بهذا الدور بصفة أساسية، حيث يلاحظ من دراسة محافظ صناديق صندوق استثمار البنك الأهلى المصرى (الأول)، صندوق استثمار شركة أورينت ترست لصناديق الاستثمار وصندوق استثمار شركة المجموعة العربية المصرية أن النسبة الكبرى من استثمارات كل صندوق توجه للاستثمار فى الأسهم والسندات- وهكذا الحال بالنسبة لباقى الصناديق- أي توجه إلى سوق الأوراق المالية مما يعمل على زيادة حجم التعامل فى تلك السوق وبالتالى تطور حركة تداول الأوراق المالية كذلك ارتفاع مؤشرات سوق الأسهم والسندات والمؤشر العام للبورصة وهو ما سوف نتناوله من خلال النقاط التالية:

أولا: أثر دخول صناديق الاستثمار الأجنبية على سوق الأوراق المالية.

ثانيا: أثر دخول صناديق الاستثمار المحلية على سوق الأوراق المالية.

المبحث الثالث: دور سوق الأوراق المالية فى تنمية المدخرات المحلية:

مما سبق يتضح أن صناديق الاستثمار دورها محدود فى عملية تعبئة المدخرات المحلية، ولكن لها دور أكبر فى عملية تنشيط سوق الأوراق المالية، وفى هذه النقطة سوف أقوم بتناول دور سوق الأوراق المالية فى تنمية الإدخار فى مصر من خلال النقاط التالية:

أولاً: شروط إقبال المدخرين على توظيف مدخراتهم في سوق الأوراق المالية.

ثانياً: آثار سوق الأوراق المالية على الادخار.

ثالثاً: قياس دور سوق الأوراق المالية في تجميع المدخرات.

٨- النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- أوضحت الدراسة أن صناديق الاستثمار يمكن أن تلعب دوراً هاماً في زيادة قدرة الجهاز المصرفي على جذب مزيد من المدخرات الحقيقية وزيادة درجة تكاملها مع بورصة الأوراق المالية.

٢- أوضحت الدراسة أن صناديق الاستثمار يمكن أن تنشط سوق الأوراق المالية حيث أن نشاطها الأساسي هو الاستثمار في الأوراق المالية، وبالتالي فانتشار هذه الصناديق أدى إلى زيادة التعامل في السوق بصورة واضحة ومباشرة سواء في سوق الإصدار أو سوق التداول وخلق وعياً استثمارياً جديداً حيث اشترك في هذه الصناديق عدداً كبيراً من المستثمرين لم يكن من الممكن أن يدخلوا في هذا المجال (الاستثمار في الأوراق المالية) لولا قيام هذه الصناديق وأصبح التعامل في السوق ليس مقصوراً على طائفة معينة من المستثمرين كما كان من قبل.

٣- أوضحت الدراسة أن صناديق الاستثمار دورها محدود في عملية تعبئة المدخرات المحلية، نجد أن حجم المدخرات التي استطاعت صناديق الاستثمار استقطابها بوصفها إحدى صور المؤسسات المالية صغيرة وهو ما يوضح صغر دور صناديق الاستثمار في الاقتصاد المصري، حيث لم تتجاوز نسبة إجمالي صافى أصول صناديق الاستثمار إلى إجمالي ودائع القطاع العائلي نسبة ٦,٧ في عام ٢٠٠٥،وإذا تم طرح نسبة أصول صناديق الاستثمار النقدية من هذه النسبة ستنخفض بدرجة كبيرة لتصل إلى ١,٥% .

٤- أوضحت الدراسة أن سوق الأوراق المالية تعمل على تعبئة المدخرات المحلية وهناك علاقة ارتباط طردي قوى بنسبة ٨٦% بين التطور في حجم الأوعية الادخارية وبين حجم التعامل في سوق الأوراق المالية بمعنى أن زيادة حجم الأوعية الادخارية يؤدى إلى زيادة حجم التعامل في سوق الأوراق المالية والعكس صحيح بمعنى في حالة انخفاض حجم الأوعية الادخارية يعمل على انخفاض حجم التعامل في سوق الأوراق المالية ويرجع ذلك إلى أن انخفاض الادخار يعنى انخفاض الناتج المحلى وانخفاض حجم النشاط الاقتصادي وظهور الركود الاقتصادي مما يؤدى إلى انخفاض حجم التعامل في سوق الأوراق المالية وبالتالي انخفاض أسعارها والعكس في حالة زيادة حجم الإنتاج، أي كلما زاد حجم النشاط الاقتصادي أدى إلى انتعاشها، وزيادة التفاؤل بالمستقبل، بما يزيد من حجم التعامل في سوق الأوراق المالية وبالتالي ارتفاع أسعارها

مما يعمل على جذب المزيد من المدخرات ولذلك فإن سوق الأوراق المالية تعتبر مرآة تعكس الحالة الاقتصادية للدولة.

٥- أوضحت الدراسة إلى صناديق الاستثمار تخدم في المقام الأول المدخر الصغير الذي يسعى إلى تعظيم أرباحه مع تقليل المخاطر لأقل درجة وتقليل التكاليف فلقد ساعدت الصناديق المدخر الصغير والذي ليس لديه المال الكافي والخبرة في دخول البورصة في تحقيق عائد مناسب في الأرباح وذلك من خلال مديري الاستثمار ذو الخبرة المتخصصة في هذا المجال وأيضاً قدرة هذه الصناديق على إنشاء محفظة استثمار متنوعة تنويعاً كافياً مما يقلل من المخاطر مما يجعل الاستثمار في هذه الصناديق أكثر أماناً واستقراراً من الاستثمار في مجالات أخرى.

٦- أوضحت الدراسة أن النماذج الكمية- مثل نموذج شارب وترنيور- تمكن من قياس أداء الصناديق على نحو أدق من الطرق التي تعتمد على قياس العائد فقط لأنها تأخذ في الاعتبار المخاطر المصاحبة لتلك العوائد.

٧- يعتمد تقييم الإدارة لأداء صناديق الاستثمار على تقييم الأسهم المكونة منها المحفظة المالية وكذلك على مؤشرات سوق المال.

٨- أوضحت الدراسة أن الصناديق توجه النصيب الأكبر من استثماراتها إلى الأسهم المحلية وذلك من خلال الدراسة العملية لبعض صناديق الاستثمار فعلى سبيل المثال نجد أن صندوق استثمار البنك الأهلي بلغت فيه نسبة الاستثمار في الأسهم ٥٥% كمتوسط خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥، وصندوق استثمار أورينت تراست بلغت النسبة ٥٧%، وصندوق استثمار شركة المستثمرون المتحدون للتأمين بلغت النسبة ٦٥%.

٩- أوضحت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط بين تطور أسعار وثائق استثمار الصناديق ومؤشر البنك الأهلي.

١٠- أوضحت الدراسة أن صناديق الاستثمار المصرية أمامها فرصة قوية لأن تقوم بجذب المزيد من المدخرات في البنوك المصرية والتي تبحث عن قنوات تنفذ منها إلى الاستثمار وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي، هذا بالإضافة إلى قدرتها على جذب فئات جديدة من المدخرين الذين لا يلجأون للبنوك كإحدى القنوات أو الوسائط المالية نظراً لنظرتهم للفائدة على الودائع من الناحية الدينية فربما تمثل بعض أنواع هذه الصناديق مثل الصناديق الإسلامية قناة لجذب تلك المدخرات بدلاً من تسربها خارج الدورة الاقتصادية.

١١- أوضحت الدراسة أن هناك علاقة تنافسية بين البنوك وصناديق الاستثمار تتمثل في مدى جذب كل منهما لأموال المستثمرين كما أن هناك علاقة تكاملية فيما بينهما تتمثل في عمولات البنوك الناتجة من إنشاء هذه الصناديق غير أن كلاهما يعمل في النهاية لخدمة الاقتصاد القومي.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي:

١- أن تقوم الصناديق العاملة في السوق المصرية بحملات ترويجية إعلانية لها حتى تستطيع جذب المزيد من المدخرات للاستثمار بها، حيث يعانى المواطن المصري من عدم معرفته بسوق الصناديق ومزاياها المختلفة خاصة مع تذبذب أداء البورصة.

٢- العمل على زيادة الوعي وتحفيز العاملين بإدارات البنوك بأهمية صناديق الاستثمار حتى يقوموا ببيع وثائق صناديق الاستثمار مثل الأوعية الأخرى.

٣- العمل على زيادة الوعي الاستثماري لدى المواطنين والتأكيد على أهمية البورصة من خلال تصحيح أفكار هؤلاء المواطنين تجاه البورصة خاصة وأنهم يعتبرونها مكان لانهيار الأموال، وذلك عن طريق تقديم وسائل استثمارية تهدف إلى تحقيق مضاربة حقيقية في سوق الأوراق المالية مما يشجع المواطنين على توجيه مدخراتهم للاستثمار.

٤- البحث عن أشكال جديدة لصناديق الاستثمار(الصناديق الإسلامية)لتعمل على جذب المزيد من المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمار.

٥- ضرورة الإلزام بالاعتماد على النماذج الكمية في تقييم أداء صناديق الاستثمار في مصر لما تحققه هذه النماذج من دقة في تقييم الأداء وذلك لربطها بين العائد والمخاطر، على أن يتم ذلك بصفة دورية على فترات متعاقبة، وذلك لخدمة جميع المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

٦- ضرورة المساواة في الشكل القانوني لمديري الاستثمار المصريين والأجانب حيث أوجب المشرع اتخاذ مدير الاستثمار المصري شكل شركة مساهمة مصرية رأسمالها المدفوع لا يقل عن ٥ مليون جنيه نقداً، بينما ترك حرية اختيار الشكل القانوني لمدير الاستثمار الأجنبي ولم يحدد رأس المال المدفوع، وذلك حتى لا تكون هناك أي تفرقة فيما بينهما.

٧- يجب على الهيئة العامة لسوق المال عدم الترخيص بإنشاء صناديق الاستثمار إلا بعد التأكد من توافر كافة الخبرات اللازمة لممارسة الصندوق لنشاطه وأيضا تنظيم عمليات الشراء والبيع من جانب الصناديق المختلفة فلا يتم مرة واحدة حتى لا تحدث حالات فائض في العرض أو الطلب وتؤثر على كفاءة المعاملات في سوق الأوراق المالية.

٨- تدعيم الشفافية والإيضاح في سوق المال، انطلاقاً من أن الشفافية في سوق المال هي أساس التعامل في سوق الأوراق المالية ولابد من العمل على زيادة مناخ الشفافية في سوق المال وضمان حرية تدفق المعلومات في السوق بأقصى كفاءة ودقة ممكنة واتخاذ الإجراءات الرادعة لمنع أي تلاعب أو تحايل من جانب أي شركة في سوق الأوراق المالية.

٩- زيادة نسبة مساهمة البنك في رأسمال الصندوق من ٥% إلى ١٠% وعدم العمل على تقليل هذه النسبة.

١٠-تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوفير المعلومات وذلك من خلال:

- استمرار العمل على طرح أدوات مالية جديدة لجذب مدخرات الإفراد على اختلاف مستوياتهم للاستثمار في سوق المال.
- تحديث وتطوير موقع البورصة على شبكة الانترنت وتزويده بالإمكانيات اللازمة لإمداد المشتركين بكافة المعلومات الفورية أكثر مما هو موجود الآن.

- إعداد برامج مناسبة لتوعية جمهور المستثمرين وخاصة المستثمر الصغير للتعرف على الفرص الاستثمارية المناسبة والآليات التي تعمل في السوق، وذلك فضلاً عن زيادة وعيه بطبيعة الاستثمار في الأوراق المالية حتى تتناسب توقعاته مع المخاطر الطبيعية لسوق الأوراق المالية ويتم ذلك بالتعاون مع أجهزة الإعلام المختلفة.

١٠- قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(أ) الكتب:

١- إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً (تحليل التطورات الاقتصادية الكلية من عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور نموذج تنموي بديل)، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧.

٢- جليلة حسن حسنين، الأسلوب الإسلامي لتكوين رأس المال والتنمية الاقتصادية، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، ١٩٩٠ .

٣- جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية الاسهامات الكلاسيكية (١٧٢٠-١٩٨٠)، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧.

٤- حسن محمد خليل، الانفتاح الاقتصادى وسوق الأوراق المالية فى مصر، الهيئة العامة لسوق المال، القاهرة، ١٩٨١ .

٥- حمدية زهران، النظرية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ٢٠٠١ .

٦- رمزى ذكى، مشكلة الإدخار مع دراسة خاصة فى الدول النامية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،١٩٦٦ .

٧- سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢.

٨- سامي خليل، تحليل الاقتصاد الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.

٩- سمير مصطفى شعراوى، محمد على إسماعيل، مبادئ الإحصاء، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الثانية، ١٩٩٤ .

١٠- عبد الغفار حنفى، البورصات- أسهم - سندات- صناديق الاستثمار، المكتب العربى الحديث، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٥ .

١١- عبد الفتاح قنديل وسلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.

١٢- عبد الله الصعيدى، الإدخار والنمو الاقتصادى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.

١٣- عبد الله الصعيدى، دراسة مكونات ومحددات الإدخار المحلى وعلاقاتها بالنمو الاقتصادى فى مصر، دار نشر النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩ .

١٤- عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩١.

١٥- على لطفى، إيهاب نديم، مبادئ التحليل الاقتصادى الكلى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦ .
١٦- على محمد نجم، سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، المعارف العربية وصناعة صناديق الاستثمار، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٥ .
١٧- فاضل قنديل، الإدخار والاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤ .
١٨- محمد سويلم، إدارة البنوك وصناديق الاستثمار وبورصات الأوراق المالية، دار الهانى للطباعة، ١٩٩٦ .
١٩- محمد عبد الغفار، مشكلة الإدخار فى مصر "الأبعاد- الأسباب- سياسات العلاج"، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٧ .
٢٠- محمد عثمان إسماعيل حميد، أسواق المال وبورصة الأوراق المالية ومصادر تمويل مشروعات الأعمال، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٣ .
٢١- محمد مبارك حجير، السياسات المالية، الدار القومية للطباعة والنشر، بدون تاريخ نشر .
٢٢- مصطفى رشدى شيحة، الاقتصاد النقدى والمعرفى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨ .
٢٣- مصطفى رشدى شيحة، زينب حسن عوض الله، النقود والبنوك والبورصات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢ .
٢٤- منى قاسم، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤.
٢٥- منير إبراهيم هندى، إدارة المنشآت المالية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤ .
٢٦- منير إبراهيم هندى، أدوات الاستثمار فى أسواق رأس المال، الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، المكتب العربى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩ .
٢٧- منير إبراهيم هندى، صناديق الاستثمار فى خدمة صغار وكبار المدخرين، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٤ .
٢٨- منير إبراهيم هندى،الأوراق المالية وأسواق رأس المال،الاسكندرية،توزيع منشأة المعارف،١٩٩٧.

(ب) الأبحاث العلمية والمؤتمرات والندوات:

١- إبراهيم محمد مهدى، قياس كفاءة السياسات الاستثمارية باستخدام نموذج شارب، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثانى، ١٩٩٨ .
٢- أسامة السيد شندى، أمير الفونس عريان، أبو الوفا فهمى شلبى، محمد جلال، سوق الأوراق المالية فى مصر: المشاكل والسمات الخاصة بالسوق المالية الناشئة (١٩٩٠-١٩٩٦)، أوراق بنك مصر البحثية، بنك مصر، العدد (١)، ١٩٩٧.
٣- أشرف رواية، أساسيات الاستثمار فى الأوراق المالية، سلسلة أبحاث المعهد المصرفى المصرى، ٢٠٠٣ .
٤- آمال أحمد عبد السلام، الإطار القانونى لصناديق الاستثمار، ندوة صناديق الاستثمار فى مصر، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، مارس ١٩٩٧ .

٥- البنك الأهلى المصرى، تطور سوق رأس المال فى مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الأول والثانى، ١٩٩٢ .
٦- بنك مصر، دور البنوك فى تنشيط سوق المال، النشرة الاقتصادية، العدد (١)، ١٩٩٦ .
٧- بنك مصر، مركز البحوث، تجربة صناديق الاستثمار فى مصر فى النصف الثانى من التسعينات، العدد ٨ لسنة ٢٠٠٠ .
٨- جمال محمود عبد اللطيف، تقييم أداء سوق صناديق الاستثمار المصرية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٦)، بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨ .
٩- حسن إسماعيل فارس، الأهرام الاقتصادى، عدد ١٤٦٧، ١٩٩٧/١٢/١٧.
١٠- سليمان المنذرى، البيئة الاقتصادية لبورصات الأوراق المالية، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد (١٦)، يناير ١٩٩٦ .
١١- السيد الطيبى، أهمية تطوير سوق الأوراق المالية لزيادة مشاركة القطاع الخاص فى خطة التنمية، المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، ٢٤-٢٦ نوفمبر ١٩٨٨ .
١٢- شعبان يوسف مبارز، استخدام المؤشرات والنسب المالية والمحاسبية فى تقييم أداء أسواق الأوراق المالية مع التطبيق على سوق مسقط للأوراق المالية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببنى سويف، جامعة القاهرة، السنة (٥)، العدد (١)، يناير ١٩٩٥ .
١٣- صبرى أحمد أبو زيد، دور سوق المال فى تنمية الاستثمارات فى مصر خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٦، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤١١، ٤٢٠، يناير، أبريل ١٩٨٠.
١٤- صبرى حسن نوفل، الاستثمار فى الأوراق المالية مقدمة للتحليل الفنى والأساسى، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد (١٠٠)، مايو ١٩٩٦ .
١٥- صبرى حسن نوفل، مخاطر الاستثمار فى الأوراق المالية فى وجهة نظر المستثمر وشركات السمسرة، مؤتمر: مستقبل الاستثمار فى سوق الأوراق المالية، القاهرة، ٢-٣ مارس ١٩٩٩ .
١٦- صناديق الاستثمار، أحد الأوعية الاستثمارية الجديدة فى مصر، من مطبوعات شركة الأهلى لصناديق الاستثمار، ١٩٩٦، دراسة غير منشورة.
١٧- عاطف محمد النقلى، الخصخصة وسوق الأوراق المالية فى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد (٧٨)، أغسطس ١٩٩٤ .
١٨- عاطف محمد النقلى، صناديق الاستثمار بين الواقع والتجربة المصرية، مجلة الحقوق للبحوث، العدد الأول، ١٩٩٥ .
١٩- عز الدين فكرى تهامى، تقييم أداء صناديق الاستثمار فى مصر، ندوة صناديق الاستثمار فى مصر، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، مارس ١٩٩٧.
٢٠- عصام خليفة، إدارة صناديق الاستثمار وتحليل وتقييم الأوراق المالية فى البورصة، صناديق الاستثمار برنامج خاص للبنك المصرى الخليجى، المعهد المصرفى، مايو ١٩٩٧ .

٢١- عصام خليفة، دور صناديق الاستثمار في دعم البورصة المصرية، مؤتمر البورصة المصرية بين التحديات والطموحات، معهد التخطيط القومي، نوفمبر، ٢٠٠٧.
٢٢- عصام خليفة، صناديق الاستثمار (التجربة المصرية)، المصرف الإسلامى للاستثمار والتنمية، مركز الاقتصاد الإسلامى للبحوث والدراسات والاستشارات والتدريب والمعلومات، بدون تاريخ نشر.
٢٣- عطية عبد الحليم صقر، الإطار القانونى للصناديق الاستثمار، ندوة صناديق الاستثمار فى مصر، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، مارس ١٩٩٧ .
٢٤- عطية فياض، التكيف الشرعي لصناديق الاستثمار، ندوة صناديق الاستثمار في مصر الواقع والمستقبل، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، مارس، ١٩٩٧.
٢٥- عيسى فتحي عيسى،تعقيب على بحث دور صناديق الاستثمار فى دعم البورصة المصرية،مؤتمر البورصة المصرية بين التحديات والطموحات،معهد التخطيط القومي،نوفمبر،٢٠٠٧.
٢٦- فريد إبراهيم، أحدث الخدمات المالية التى تقدمها المصارف التقليدية، بحث مقدم إلى ندوة صناديق الاستثمار: الأهمية- الدور- الأساليب، الإسكندرية، يونيو ١٩٩٤.
٢٧- لويس زكى سلامة، سوق الأوراق المالية ومستقبلها فى مصر، معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزى المصرى، ١٩٧٦ .
٢٨- مجلة الأهرام الاقتصادى، ملحق البورصة المصرية، مؤشر صناديق الاستثمار، العدد ٤٨٦، لسنة ٢٠٠٦ .
٢٩- محمد سلطان أبو على، كتاب المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين، ١٢-١٤ديسمبر ١٩٩٣، تحرير الاقتصاد المصرى، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، ١٩٩٣ .
٣٠- محمد عبد المنعم لطفى، الإدخار مفهومه وتطبيقه، مذكرة داخلية رقم ٨٥، معهد التخطيط القومى، ١٩٧٠ .
٣١- محمد ماهر محمد على، تقييم تجربة صناديق الاستثمار فى مصر، ندوة صناديق الاستثمار فى مصر، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، مارس ١٩٩٧.
٣٢- محمود سليمان، نشأة صناديق الاستثمار فى الدول المختلفة، ندوة صناديق الاستثمار فى مصر، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، مارس ١٩٩٧ .
٣٣- محمود عثمان حجازي، النظام المؤسسي لسوق رأس المال "دراسة في ضوء التشريعات المنظمة في مصر"، مؤتمر البورصة المصرية بين التحديات والطموحات، معهد التخطيط القومي، نوفمبر، ٢٠٠٧.
٣٤- محمود محمد فهمى، تطور سوق الأوراق المالية فى مصر ووسائل تنميتها، معهد التخطيط القومى، مذكرة رقم ١٣٣١، أكتوبر ١٩٨٢ .
٣٥- منى قاسم، أسلوب تكوين وإدارة محفظة صندوق الاستثمار، إدارة صناديق الاستثمار، المعهد المصرفي، ١٩٩٧.

٣٦- منير إبراهيم هندي، دور صناديق الاستثمار في تنفيذ برنامج الخصخصة، ندوة صناديق الاستثمار في مصر الواقع والمستقبل، مركز صالح كامل، جامعة الأزهر، مارس، ١٩٩٧.
٣٧- نجلاء بكر، محمد الموجي، تأثير تطور البنية الأساسية للجهاز المصرفي على تنشيط سوق الأوراق المالية، مؤتمر البورصة بين التحديات والطموحات، معهد التخطيط القومي، نوفمبر، ٢٠٠٧.
٣٨- نشأت عبد العزيز معوض، بورصات الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٧٦، يونيو ١٩٩٤، القاهرة.
٣٩- نظير يوسف ميخائيل، صناديق الاستثمار كأحد الآليات المستخدمة فى السوق المصرى، أوراق بنك مصر البحثية، مركز البحوث، بنك مصر، مارس ١٩٩٦.
٤٠- نظير يوسف، موضوعات رئيسية حول صناديق الاستثمار، ندوة صناديق الاستثمار (الأهمية- الدور- الأساليب)، الإسكندرية، يونيو ١٩٩٤ .
٤١- هدى السيد، محددات الإدخار فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٣١، يناير ١٩٩٣ .

(ج) التقارير والنشرات الدورية والقوانين:

١- التقارير السنوية للبنك الأهلى المصرى.
٢- التقارير السنوية للبنك المركزى المصرى.
٣- التقارير السنوية للهيئة العامة لسوق المال.
٤- الجمعية المصرية للادارة الاستثمار(EIMA)،التقرير السنوى،٢٠٠٧.
٥- تقارير بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.
٦- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.
٧- المجلات الاقتصادية للبنك المركزى المصرى.
٨- النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، القاهرة، المجلد الستون، العدد الثالث، ٢٠٠٧.
٩- نشرة الاكتتاب صندوق استثمار شركة المستثمرون المتحدون للتأمين بترخيص رقم ١٤ الصادرة فى الهيئة العامة لسوق المال ١٩٩٥/٥/٢٥ .
١٠-نشرة الاكتتاب فى صندوق استثمار البنك الأهلى المصرى الأول ذو العائد التراكمى بترخيص رقم ٢٥ الصادر من الهيئة العامة لسوق المال ١٩٩٤/٩/٢٦ .
١١- نشرة الاكتتاب فى صندوق استثمار شركة أورينت تراست الإصدار الأول، بترخيص رقم ١٠٨ الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال فى ١٩٩٥/١١/١ .

(د) الرسائل العلمية:

١- أحمد محمد عبده على سليم، دور سوق الأوراق المالية فى دعم إمكانيات التنمية الاقتصادية فى مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٢- جمال محمود عبد اللطيف عبد المطلب، تقييم أداء سوق صناديق الاستثمار المصرية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٦)، بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة

الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨.

٣- حسين عبد المطلب حسن محمد، دور سوق الأوراق المالية فى تنمية الإدخار فى مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٢.

٤- حسن محمد محمد، تقييم سياسات الاستثمار لصناديق الاستثمار فى البنوك المصرفية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠ .

٥- حسنى خليل محمد، تقييم سياسات إدارة الأموال بالمصارف التجارية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٨٦ .

٦- داليا أمين تادرس، أثر قطاع الوساطة المالية على المدخرات مع التطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (١٩٧٣ – ٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

٧- رائد عبد الرحمن وهيبة، أثر التنويع الأداء المالي لصناديق الاستثمار المصرية، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.

٨- السيد طلال توفيق، الإدخار الجماعى وأجهزة تمويل الاستثمارات العامة فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠ .

٩- السيد محمد محمد مرسى، الآثار الاقتصادية للإصلاح الاقتصادى على سوق المال فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، ٢٠٠٥ .

١٠-عبد الله شمس الدين، تقييم أداء صناديق الاستثمار في مصر خلال الفترة (١٩٩٧-١٩٩٩)، رسالة مقدمة لاستكمال الماجستير في إدارة الأعمال، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الإسكندرية، ٢٠٠١.

١١- عمرو حمدى متولى، صناديق الاستثمار فى مصر ودورها فى دعم برنامج الخصخصة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٨ .

١٢-المتولى محمود محمد أبو خليل، العلاقة بين الخصخصة وبورصة الأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢ .

١٣-محمد عبد الرحيم محمد الشافعى، تطوير سوق الأوراق المالية فى مصر (دراسة تطبيقية على السوق المصرى للأوراق المالية)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، ٢٠٠٠ .

١٤-محمد عبد النبى محمد سلام، أثر الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة على استقرر أسواق رأس المال دراسة مقارنة لبيان أثر صناديق الاستثمار الأجنبية على استقرار سوق المال المصرى، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.

١٥-مسكومتي توما، تعبئة وتوجيه الفائض الاقتصادي في البلاد المتخلفة مع إشارة خاصة لاقتصاديات العراق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

١٦-منال متولى، المدخرات فى الاقتصاد المصرى، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥ .

١٧-منى محمد الحسينى، دور صناديق الاستثمار فى رفع كفاءة تخصيص الموارد الماليـــة مع التطبيق على الاقتصاد المصرى، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنـــات، جامعـــة الأزهر، ٢٠٠٣ .

١٨-هالة فتحى عبد السميع، دور صناديق الاستثمار فى دعم برنامج الإصلاح الاقتصادى، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠ .

١٩-وليد صلاح الدين فرج، دور البنوك في سوق الأوراق الماليـــة فـــي مصـــر، رســـالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٧.

٢٠-يسرى جرجس بسطا، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧ .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Anudradha Dayal-culati and Christian & Saving in southeast Asia and Latin America(searching for policy lessons & IMF working paper,September , 1997.

2- Bayoumi, Tamim, "Financial Deregulation and Household saving", Economic Journal. Vol. 103, November, 1993.

3- Dion Fujorich, Stratight Talk about mutual funds Mc, Grow- Hill, New Yark, 1991.

4- Durgou, H.E, E. Goumnitc "Capital markets and institution", Englewood Cliffs, 1995.

5- Edwards, Sebastian, "Why are Saving Rates so Different Across Countries? An International comparative Analysis", NBER Working Paper 5097, 1995.

6- Frederich Mishkin, the economics of money, Banking and Financial markets, 1994.

7- French, D, security and pastolio analysis concerts and management, Lo.H: Merrill. Pub, 1989.

8- Harry Londreth, David C. Colondes, History of Economic through, Hoyghton Miffilin Company, Boston, Toronto, 2002.

9- History of Economic through web site: www.newschool.edu/net.

10- Investment Company institute (ICI), Guide to understand mutual funds, Washington, 2004.

11- J. M landermon, Guide to mutual funds, business weeks, New York, 1992.

12- J. Treynor, How to rate management of investment, Harrarr business review, January, February, 1965.

13- Johnson Hanzel, Financial institution and market, aglobal perspective, Bosten, U.S.A, 1993.

14- Khon, Meir, Money, banking and financial markets, second edition, Florida, U.S.A, 1993.
15- Marcia Stigum, The money Market Home Wood, Illion X, 1995.
16- Onlson, J. A, the theory of financial market and information, N. Y.: Clsovier science. Pub. Co. Inc, 1987.
17- Stephen J. King, Mutual funds: Investment of choice for individual investors. Review of Business, Fall 2002.
Willion Sharp, Sixth ed., N. J. prentice- Hall, INC. Engle Wood, Liffs, 1995.

ملخص رسالة ماجستير بعنوان:

أثر اهتمام القيادة بالعاملين وثقة العاملين في القيادة علي العلاقة بين العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية

دراسة ميدانية

إعداد

منى حسنين السيد طه

ملخص رسالة ماجستير تحت إشراف الأستاذ الدكتور/السيد محمد عبدالغفار أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال كلية التجارة بالسويس جامعة قناة السويس ، دكتور/ السيد رجب السيد عيد مدرس إدارة الأعمال كلية التجارة بالسويس جامعة قناة السويس

١- مقدمة :

رغم وفرة البحوث التي أجريت مؤخرا على مفهوم سلوكيات المواطنة التنظيمية إلا أنه ما زالت هناك العديد من الجوانب التي ينبغي التركيز عليها من جانب الباحثين نظرا لما يمثله هذا الموضوع من أهمية كبيرة في زيادة فعالية المنظمة، فقد أشارت نتائج احدي الدراسات الحديثة التي شملت ١٣٢ دولة في العالم الي أن رأس المال البشري والاجتماعي يساهم بما لا يقل عن ٦٤% من النجاح الذي تحققه المنظمات .

وتعتقد الباحثة أنه حتي تتحقق سلوكيات المواطنة التنظيمية والفوائد التي تحققها المنظمة من وراء هذه السلوكيات فلابد أن يشعر العاملون في المنظمة بالعدالة فيما بينهم ، والتي سوف تؤثر في اتجاهاتهم وسلوكياتهم الوظيفية والتنظيمية تجاه الهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها ، ولا يتأتي ذلك إلا من خلال اهتمام القيادة الادارية بالعاملين ، وتحقيق ثقة العاملين في القيادة.

وتسعي الباحثة من خلال هذا البحث الي قياس أثر اهتمام القيادة بالعاملين ، وثقة العاملين في القيادة علي العلاقة بين العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية وذلك في جامعتي المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس .

٢- مشكلة البحث :

نظرا لأهمية وحيوية الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي في مصر ، فان العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية تعتبر من الموضوعات الهامة التي تستحق الدراسة والاهتمام للفئات المختلفة من العاملين بصفة عامة ولمقدمي الخدمة التعليمية من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بصفة خاصة . وذلك من منطلق أن تشخيص وتحليل العدالة التنظيمية هو أحد الوسائل الهامة التي تستطيع بها إدارة الجامعة الوصول الي حلول للمشكلات التي تواجهها ، حيث أن هناك بعض المؤشرات مثل مؤشرات الاعارة ، ومرافقة الزوجة /الزوج والتي توضح أن الجامعات أصبحت عنصرا طاردا لكل من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة .

ولقد ازدهر البحث العلمي في مجال العدالة التنظيمية خلال العقدين الماضيين ، ولكن المتتبع للأدب الإداري في هذا المجال لابد وأن يلاحظ أن معظم تلك الدراسات قد ركزت أساسا علي افتراض وجود تأثير مباشر للأنماط المختلفة من العدالة التنظيمية في سلوكيات المواطنة التنظيمية . ولذلك اقترح أحد الباحثين أن باحثو العدالة التنظيمية يمكنهم أن يحققوا تقدما كبيرا في هذا المجال فيما لو تم اختبار تلك العلاقة في ضوء تأثير بعض المتغيرات الوسيطة.

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في التساؤلات الحالية :

- هل يشعر كل من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعتي المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس بدرجة عالية من العدالة التنظيمية ؟
- هل هناك اختلاف بين جامعتي المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس وذلك من حيث مستوي سلوكيات المواطنة التنظيمية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة؟

- هل توجد علاقة بين العدالة التنظيمية بأبعادها الثلاثة وبين سلوكيات المواطنة التنظيمية في جامعتي المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس؟
- هل تتأثر العلاقة بين العدالة التنظيمية وبين سلوكيات المواطنة التنظيمية بمستوي اهتمام القيادة بالعاملين ؟
- هل تتأثر العلاقة بين العدالة التنظيمية وبين سلوكيات المواطنة التنظيمية بثقة العاملين في القيادة ؟
-

٣- أهداف البحث :

يسعي هذا البحث الي تحقيق مجموعة من الأهداف ، والتي يمكن صياغتها علي النحو التالي:

- الكشف عن مستوي العدالة التنظيمية لدي أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في جامعتي المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس والتعرف علي درجة التشابه أو الاختلاف بينهما .
- التعرف علي درجة التشابه أو الاختلاف بين جامعتي المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس وذلك من حيث مستوي سلوكيات المواطنة التنظيمية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة.
- التعرف علي العلاقة بين العدالة التنظيمية بأبعادها الثلاثة وسلوكيات المواطنة التنظيمية في جامعتي المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس.
- دراسة تأثير اهتمام القيادة بالعاملين علي العلاقة بين العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية .
- دراسة تأثير ثقة العاملين في القيادة علي العلاقة بين العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية .
- استخلاص بعض النتائج وتقديم بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساعد الجامعات المصرية علي التغلب علي المشكلات التي تواجهها عن طريق تحقيق مستوي مرتفع لممارسة الأفراد لسلوكيات المواطنة التنظيمية .

٤- فروض البحث :

تتمثل فروض البحث فيما يلي :

- لا توجد اختلافات معنوية بين ادراكات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في جامعتي المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس فيما يتعلق بمستوي العدالة التنظيمية السائدة .
- لا توجد اختلافات معنوية بين ادراكات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في جامعتي المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس فيما يتعلق بمستوي سلوكيات المواطنة التنظيمية السائدة.

- لا توجد علاقة ذات دلالةاحصائية بين العدالة التنظيمية بأبعادها الثلاثة وسلوكيات المواطنة التنظيمية السائدة في جامعتي المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس.
- إن ارتباط العدالة التنظيمية بسلوكيات المواطنة التنظيمية يتأثر بمستوي اهتمام القيادة بالعاملين .
- إن ارتباط العدالة التنظيمية بسلوكيات المواطنة التنظيمية يتأثر بثقة العاملين في القيادة .

٥- النتائج :

توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج ،وذلك على النحو التالى:

- على الرغم أن مفهوم العدالة التنظيمية مفهوم إداري عام ينطبق على كافة المنظمات وفى كافة الأوقات ، وبرغم إمكانية التعامل معه على انه مفهوم أحادى البعد ، إلا أن طبيعة هذا المفهوم وأهميته تستدعى بالضرورة أن يتم التعامل معه على أنه مفهوم ثلاثى الأبعاد (عدالة التوزيع ، عدالة الإجراءات ، وعدالة التعاملات)
- ركز البحث على أثر العدالة التنظيمية على سلوكيات المواطنة التنظيمية فى جامعتى المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى:
  - العدالة التنظيمية المرتفعة تلعب دوراً هاما فى ارتفاع مستوى سلوكيات المواطنة التنظيمية ومن ثم ارتفاع الأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.
  - العدالة التنظيمية المنخفضة تلعب دوراً هاما فى انخفاض مستوى سلوكيات المواطنة التنظيمية ومن ثم انخفاض الأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.
- حتى ترتفع مستوى سلوكيات المواطنة التنظيمية وتحقق الجامعات العديد من الفوائد فلابد أن يشعر أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالعدالة فيما بينهم ، والتى سوف تؤثر فى اتجاهاتهم وسلوكياتهم الوظيفية والتنظيمية تجاه الأهداف التى تسعى الجامعة إلى تحقيقها، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال اهتمام القيادة الإدارية بأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة ، وتحقيق الثقة المتبادلة فيما بينهم وبين القيادة.
- أن مستوى إدراك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة فى جامعتى المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس محل الدراسة للعدالة التنظيمية يعتبر متوسط ، حيث بلغ متوسط إدراك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة المنوفية فرع السادات للعدالة التنظيمية (٢,٨١) فى حين بلغ متوسط إدراك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة فى جامعة قناة السويس فرع السويس للعدالة التنظيمية (٣,٢٤)
- أن مستوى تطبيق سلوكيات المواطنة التنظيمية فى جامعتى المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس محل الدراسة مازال أقل من المستوى المطلوب ، حيث بلغ متوسط إدراك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بجامعة المنوفية فرع السادات لمدى وجود سلوكيات المواطنة التنظيمية (٣,٣١) فى حين بلغ متوسط

إدراك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة فى جامعة قناة السويس فرع السويس لمدى وجود سلوكيات المواطنة التنظيمية (٣,٢٥)

- توجد اختلافات معنوية بين متوسطات إدراك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة فى جامعتى المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس حول مستوى العدالة التنظيمية السائدة.
- توجد اختلافات معنوية بين متوسطات إدراك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة فى جامعتى المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس حول ثلاثة أبعاد من أبعاد سلوكيات المواطنة التنظيمية (الإيثار ، الروح الرياضية ، الالتزام العام)
- لا توجد اختلافات معنوية بين متوسطات إدراك أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة فى جامعتى المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس حول مقياس سلوكيات المواطنة التنظيمية ككل وكلاً من بعدى الكرم والسلوك الحضاري.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية بأبعادها الثلاثة وسلوكيات المواطنة التنظيمية فى جامعتى المنوفية فرع السادات وقناة السويس فرع السويس الخاضعة للدراسة
- إن ارتباط العدالة التنظيمية بسلوكيات المواطنة التنظيمية يتأثر بمستوى اهتمام القيادة بالعاملين ، حيث أن اهتمام القيادة بالعاملين يؤدى إلى زيادة مستوى أحساس الموظف بالعدالة التنظيمية وخاصة عدالة التوزيع وعدالة التعاملات ، ونتيجة لذلك يتولد لدى أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة الرغبة فى أداء بعض السلوكيات التى تخرج عن نطاق اختصاصاتهم الوظيفية (سلوكيات المواطنة التنظيمية)
- إن ارتباط العدالة التنظيمية بسلوكيات المواطنة التنظيمية يتأثر بمستوى ثقة العاملين فى القيادة ، حيث أن إحساس الموظفين بالعدالة التنظيمية وخاصة عدالة الإجراءات وعدالة التوزيع يولد لديهم ثقة القيادة ، ونتيجة لذلك يتولد لدى أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة الرغبة فى أداء بعض السلوكيات التى تخرج عن نطاق اختصاصاتهم الوظيفية.

٦- التوصيات :

- توجيه الاهتمام نحو دراسة السلوك التنظيمي بصفة عامة ، ودراسات مستوى العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية بصفة خاصة ضمن البرامج الدراسة فى جميع الكليات فى الجامعات المصرية.
- توجيه اهتمام الباحثين فى الجامعات والمراكز البحثية نحو إجراء مزيد من البحوث والدراسات التطبيقية عن مستوى العدالة التنظيمية السائدة ، ومستوى سلوكيات المواطنة التنظيمية ، حيث أن الاهتمام بمثل هذه الدراسات يساهم فى توفير بيئة عمل مناسبة وبالتالى ارتفاع مستوى الأداء الوظيفي.
- يجب على المسئولين فى الجامعات المصرية محل الدراسة تنمية مفهوم سلوكيات المواطنة التنظيمية بأبعاده المختلفة (الإيثار ، الكرم ، الروح الرياضية ، الالتزام العام، السلوك الحضارى) لدى أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وذلك لما لهذه السلوكيات من

أهمية فى زيادة الفعالية التنظيمية وزيادة قدرة المنظمات على الاستجابة والتعامل مع التحديات البيئية الداخلية والخارجية.

- ضرورة قيام الإدارة فى الجامعات المصرية محل الدراسة بتوفير العدالة التنظيمية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وذلك نظراً لارتباط العدالة التنظيمية بسلوكيات المواطنة التنظيمية ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:
  - مراعاة توفير العدالة فى توزيع المكافآت عليهم.
  - مراعاة اتباع إجراءات صحيحة وموضوعية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالعاملين.
  - مراعاة أن سيكون هناك عدالة فى التعامل بين الرئيس والمرؤوسين.
- يجب على المسئولين فى الجامعات المصرية محل الدراسة زيادة درجة اهتمام القيادة بأعضاء التدريس والهيئة المعاونة نظراً لتأثيره على العلاقة بين العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية ، وذلك من خلال ما يلي:
  - توافر الدعم والتفهم من جانب القيادة لهم .
  - توفير التقدير الاجتماعى والمهنى اللازم للعاملين وذلك من خلال التفاعل التنظيمي اليومي .
- يجب على المسئولين فى الجامعات المصرية محل الدراسة زيادة ثقة المرؤوسين فى القيادة ، وذلك من خلال ما يلي:
  - عدالة التعاملات بين القائد والمرؤوس.
  - إتاحة الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة للاتصالات الرسمية وغير الرسمية.